



PROVISIONAL

A/32/PV.52
28 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والخمسين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧، الساعة ١٥ / ٠٠

(يوغوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس :

— الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني فيها مخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والتزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات الأمم المتحدة وعرقلة المساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط : مشروع قرار [١٢٦] (تابع)

— برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72307/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠مواصلة نظر البند ١٢٦ من جدول الاعمال

الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة غير المشروعة في الاراضي العربية المحتلة والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني فيها مخالفة لاحكام ميثاق الامم المتحدة والتزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات الامم المتحدة ، وعرقلة المساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط : مشروع قرار (Rev.1/Add.1 و A/32/L.3/Rev.1) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نواصل بعد ظهر اليوم ونختتم نظرنا للبند

١٢٦ من جدول الاعمال .

ان المتحدث الاخير في المناقشة ، هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، وانني اعطيه

الكلمة الآن .

السيد الطرزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : مرة اخرى تنظر

هذه الجمعية العامة ، انتهاكات اسرائيل لالتزاماتها ، تلك الانتهاكات التي تتفق في الواقع مع سياسة اسرائيل المستمرة في عدم احترام ميثاق وقرارات الامم المتحدة التي انشأت اسرائيل .

لقد قيل لهذه الجمعية ، ان اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على الاراضي الواقعة تحت

الاحتلال العسكري الاسرائيلي . واود ان اذكر هذه الجمعية بأن المادة ٢٢ (٤) من ميثاق

عصبة الامم اعترفت مبدئيا باستقلال كل فلسطين ، وعهدت الى بريطانيا بانتداب على كل اراضي

فلسطين ، وحددت حدود دولة فلسطين عند استقلالها .

وفي عام ١٩٤٧ تناولت الجمعية العامة مسألة فلسطين ، لقد كان الموضوع الاساسي الذي

يدور حوله القرار 181 (II) الصادر عن الجمعية العامة هو تجزئة فلسطين ، وليس - وانني اكرر

ليس - اقامة دولة يهودية ودولة عربية . ان القرار رقم 181 (II) الصادر يوم ٢٩ تشرين الثاني /

نوفمبر ١٩٤٧ ، اشار الى دولة للسكان اليهود في فلسطين وقال ان عدد سكان هذه الدولة

سيكون ٤٩٨ الفا من اليهود و ٤٩٧ الفا من الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين . ومن ناحية

اخرى ، فان السكان العرب في فلسطين يشكلون دولة لهم تضم ١٠ آلاف من اليهود و ٢٢٥ ألفا من المسلمين والمسيحيين العرب . وعلى هذا الاساس وطبقا للمادة ٢ من الاتفاقية الخاصة بالمدنيين فان الاراضي التي لم تخصص للدولة اليهودية تظل قانونا " اراضي تابعة لطرف من الاطراف المتعاقدة " ومن الامور الواقعة ان كلمة " اراضي " تتضمن ايضا " عنوان الاراضي " وان المدنيين الفلسطينيين طبقا لوضعهم الفعلي لا يمكن ويجب الا يحرموا من حماية القانون . وان الحكومات الممثلة في مؤتمر جنيف الدبلوماسي لعام ١٩٤٩ ذكرت في مقدمة الاتفاقية الخاصة بالمدنيين انها " اجتمعت من أجل وضع اتفاقية لحماية الاشخاص المدنيين في فترة الحرب " . ولم يكن الغرض من هذا المؤتمر هو حماية الحقوق الحكومية وانما كان الغرض منه حماية المدنيين ، والفلسطينيين ايضا من المدنيين الذين تحق لهم هذه الحماية بمقتضى الاتفاقية الخاصة بالمدنيين .

وقد اكدت الجمعية العامة في العام الماضي بالاجماع ان اتفاقية جنيف تنطبق في هذه الحالة ولم يمتنع عن التصويت سوى تل ابيب وهايتي .

ان الامم المتحدة - عن طريق الجمعية العامة ومجلس الامن - قد اتخذت الموقف القائل بضرورة تطبيق اتفاقية جنيف على الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ شهر حزيران / يونيه ١٩٦٧ . وجدير بالذكر ان حكومة الولايات المتحدة قد التزمت بهذا الموقف دائما ، وعلى سبيل المثال فان السفير تشارلز يوست ذكر في مجلس الامن في اول شهر تموز / يوليه ١٩٦٩ ، " ان حكومة اسرائيل مطلوب منها ، بمقتضى القانون ، ان تطبق اتفاقية جنيف بشأن المدنيين . وأضاف الى ذلك ان حكومة الولايات المتحدة " ابلغت الحكومة الاسرائيلية بذلك في مناسبات عديدة منذ شهر تموز / يوليه عام ١٩٦٧ " .

ولقد ابلغت هذه الجمعية بموقف حكومة الولايات المتحدة ، ليس بواسطة ممثل الولايات المتحدة ، وانما بواسطة ممثل النظام العنصرى في تل ابيب . ومهما يكن الامر ، فان السيد الفريد اشرتون مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا ، شهد امام اللجنة الفرعية المختصة بالعلاقات الدولية والمنظمات الدولية وشؤون اوربا والشرق الاوسط في الكونجرس بما يلي :

" ان الموقف في الضفة الغربية وفي غزة يختلف . فكل من هذين الاقليمين كان جزءا

من الاراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني في فلسطين ، وبينما ان البقاء المشروع لدولة اسرائيل ذات السيادة في جزء من فلسطين امر ليس معترف به ، فان مسألة السيادة في ذلك الجزء من فلسطين الذي ما يزال خارجا عن حدود اسرائيل طبقا لاتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ لم تحل حلا نهائيا حتى الآن .

انني لا ارى طريقا اوضح بالنسبة للولايات المتحدة ، لايضاح موقفها بالنسبة لهذه الاراضي بالذات . ان الولايات المتحدة لا تعترف - وانني اكرر لا تعترف - بسيادة تل ابيب على ذلك الجزء من فلسطين الخارج عن نطاق اسرائيل طبقا لاتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ . ان ذلك الجزء ليس ارضا دون سكان وليس ارضا خالية ، بل هو جزء يجب ان يعترف بسيادة فلسطين عليه . ان الصهيونيين ما يزالون مصرين على ان يقيموا في هذا العصر دولة يهودية في فلسطين تقوم اساسا على العنصر اليهودي ، ولكن مع اختلاف هو ان الدولة اليهودية ستكون في اول الامر يهودية كلية ، ثم تنتهي الى ان تكون دولة بغير يهود . وباسم منظمة التحرير الفلسطينية اعلن اننا نحن الفلسطينيين ندين ونكافح المذهبين العنصريين وكافة مظاهرهما .

ان هرتزل مؤسس الصهيونية قال في مذكراته يوم ١٢ حزيران / يونيه ١٨٩٥ ما يلي :
" عند ما نحتل الارض ستعود بالنفع المباشر على الدولة التي تتلقانا . وعلينا ان ننزع برفق الملكية الخاصة في الاراضي التي تخصص لنا . وسنحاول ان نشجع السكان المعدمين على الخروج عبر الحدود بالحصول لهم على عمل في بلدان العبور وان نحرمهم من اى عمل في بلادنا ، وسوف ينضم الملاك الى جانبنا . وكلا العمليتين وهما : عملية نزع الملكية وابعاد الفقراء يجب ان تنفذا في غاية السرية والكتمان . "

السيد الرئيس ، أرجو أن تلاحظ الألفاظ المستخدمة " نزع الملكية الخاصة " وكلمة " نزع " تعني حرفياً أخذ الشيء من مالكه أي تجريد الملكية أو سلبها ، وعلى هذا الأساس فإن الهدف الصهيوني لم يكن هو الذهاب الى بلاد خالية من شعب ، بل الى أرض أهلة بأصحابها ، والغرض الآخر أكثر وضوحاً ، فقد نادى هيرتزل بجمع شتات شعب بأكمله ليعبر الحدود ، وطالب بطرد السكان الأصليين والقضاء عليهم في الدولة اليهودية ، وهي ابادة حقيقية . واذا حرم الملاك من أملاكهم فانهم ينضمون الى صفوف المعدمين .

وتمشيا مع عقلية الابداء ، وبروح الحقد والانتقام ، الانتقام لجرائم وأعمال لم يقترفها الفلسطينيون أو منظمة التحرير الفلسطينية ، فان الصهيوينيين العنصريين في تل أبيب يصرون على سياستهم التي تهدف الى افناء الفلسطينيين . ولقد ذهب كوينيغ وهو عضو تنفيذي بارز في حكومة تل أبيب الى حد اقتراح " حل نهائي " - وانني أكرر كلمتي " حل نهائي " ، وهي نفس كلمات هتلر - لمشكلة العرب في اسرائيل . انه مثل أسياده الهتلريين يصف " حلا نهائياً " وصيغة منهجية متطورة للقضاء على العرب في الجليل . والنسبة لنا نحن الفلسطينيين فليست تلك خطوة جديدة . فان دستور الوكالة اليهودية في فلسطين الذي وقع عليه في زيورخ في ٤ (آب / اغسطس ١٩٢٩) ، قد نصت الفقرتان الفرعيتان (د) ، (هـ) من المادة ٣ منه على ما يلي :

" (د) يتم الحصول على الأراضي كملكيات يهودية ، مع مراعاة حكم المادة ١٠ من هذه الاتفاقية ، فان سند ملكية الأراضي المكتسبة تؤخذ باسم الصندوق الوطني اليهودي وذلك بفرض جعلها من الممتلكات التابعة للشعب اليهودي " .

" (هـ) تصبح الوكالة مسؤولة عن الاستعمار الزراعي القائم على العمالة اليهودية وعن جميع الأشغال أو المقاولات التي تتم بواسطة الوكالة . ومن حيث المبدأ فان العمالة اليهودية والعمال اليهود هم الذين سيستخدمون في ذلك . . . " .

أود أن أستشهد بالمادة ٢٣ من مشروع عقد ايجار الصندوق الوطني اليهودي :

" . . . يتعهد المستأجر بتنفيذ جميع الأعمال المتعلقة بفلاحة الأرض بواسطة

العمال اليهود فقط ، وان عدم الالتزام بهذا الواجب باستخدام عمال غير يهود يجعل المستأجر عرضة لدفع تعويض قدره عشرة جنيهاً فلسطينية عن كل اهمال يرتكبه . ان

استخدام عمال غير يهود يعتبر دليلا كافيا للاضرار والمبالغ المترتبة عليها وحق الصندوق في أن يدفع له التعويض المشار اليه ، وفي حالة اخلال المستأجر بأحكام هذه المادة ثلاث مرات يجوز للصندوق أن ينفذ حق استعادة العين المؤجرة دون دفع أى تعويض من أى نوع ” .

لقد كتب هوب سمبسون ما يلي :

” ينص عقد الايجار أيضا على ألا يحوز العين المؤجرة الا شخص يهودى ، وانا ترك الحائز ، وهو بطبيعة الحال يهودى ، وريثا غير يهودى ، فيكون للصندوق الحق في استرداد الأرض . وقبل تطبيق حق استعادة الحيازة يجب على الصندوق أن يعطي الوريث اخطارا مدته ثلاثة أشهر يقوم خلالها الوريث بنقل حقوقه الى أحد اليهود ، والا جاز للصندوق أن ينفذ بالقوة حق استعادة الحيازة ولا يجوز للوريث أن يعارض مثل هذا الاجراء التنفيذى ” .

وقد وردت الأحكام التالية في الاتفاق الخاص باعادة تسديد السلفيات التي قدمها صندوق تأسيس فلسطين ، للمستوطنين في المستعمرات في السهل البحرى :

” المادة ٧ - يتعهد المستوطن بموجب ذلك انه سيقوم اثناء استمرار أى من السلفيات المذكورة ، في الحيازة الزراعية المشار اليها وأن يقوم بكل أعماله الزراعية بنفسه أو بمساعدة أسرته ، وأنه اذا ما اضطر الى استئجار من يساعده يتعين عليه أن يستأجر عمالا يهودا فقط ” .

وفي اتفاقية مشابهة لمستعمرات ايميك هناك حكم وارد ينص على ما يلي :

” المادة ١١ - يتعهد المستوطن بأن يعمل في هذه الحيازة شخصا أو بمساعدة أفراد أسرته وألا يستأجر أى عمال من الخارج فيما عدا العمال اليهود ” .
وتدل هذه النصوص على سياسة الصهيونية بالنسبة للعمال العرب في تلك المستعمرات ، ان أنها تتعارض مع المحاولات الرامية لاقرار المزاي المزعومة التي جلبتها المستوطنات اليهودية للعرب . لقد تكلم الجنرال السابق ديان أمام هذه الجمعية فقال ان اقامة المستوطنات أمر مشروع وقال ان هذه الأراضي ” أراضي الأجداد ” (A/32/FV.27,PP.83-85) . لنستعرض التعريف الصهيوني لأرض الأجداد .

في ٣ شباط/فبراير ١٩١٩ قدمت المنظمة الصهيونية مذكرة للمجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس . وكانت مطالبها الإقليمية تتعدى الوصف " من دان الى بير سبع " التي تعلمها لويـد جورج في مدرسة الأحد في ويلز . ان أن تلك الحدود كانت حدودا جغرافية سياسية وتستهدف استغلال الموارد المائية والخصوبة والتربة في أكبر رقعة ممكنة . والآن سأشير الى تلك الحدود كما أشارت اليها المنظمة الصهيونية في شهر شباط/فبراير ١٩١٩ :

" بداية من الشمال على نقطة من البحر المتوسط بالقرب من صيدا ونزولا مع سهول لبنان حتى جسر القرعون وحتى البير ، ثم بعد ذلك تنقسم الى حوضين بين وادي القرن وبين وادي الدم ، وبعد ذلك تتجه جنوبا في الخط الذي يقسم بين السفوح الشرقية والغربية لجبل الشيخ وبالقرب من غربي بيت جنين وتتجه شرقا الى الأحواض المائية الشمالية بالقرب من نهر موفاني بالقرب من سكك حديد الحجاز .

" وفي الشرق خط قريب من ، وغرب سكة حديد الحجاز ، ينتهي في خليج العقبة .

" في الجنوب ، يتم الاتفاق على الحدود مع الحكومة المصرية . وقد تمت الإشارة

الى أن الحدود الجنوبية تمتد من العريش في شمال سيناء الى العقبة في الجنوب " .

وفي الغرب ، فمن الطبيعي أن هناك البحر ، ولا يمكنهم أن يتوسعوا في هذا الاتجاه .

لقد ذكرت المذكرة الصهيونية ،

" أن هذه المنطقة سوف تخضع لشروط سياسية وإدارية واقتصادية تكفل فيها انشاء

وطن قومي يهودي ، ويتسنى في النهاية انشاء كمنولث يهودي ذاتي الحكم " .

وفي تلك المرحلة كان ذلك كمنولث يهودي ذاتي الحكم أصبح فيما بعد دولة يهودية وأصبحت في مرحلة لاحقة امبراطورية .

ان الحدود أقل نطاقا من تلك الحدود المطالب بوصفها الحدود المبينة في دولة اسرائيل

التي نادى بها هيرتزل في عام ١٨٩٦ . لقد حدد هيرتزل آنذاك الحدود على النحو التالي :

" الحدود الشمالية ستكون تلك الجبال التي تواجه كابادوسيا (في تركيا) ، وفي

الجنوب قناة السويس . وشعارنا - شعار هيرتزل - " سيكون فلسطين داوود وسليمان " .

وفي مناسبة أخرى ، أشير الى هذه المنطقة على أنها تمتد من النبع أي " النيل " الى
" الفرات " .

وفي يوم ٢٩ من تشرين الأول / أكتوبر ١٨٩٩ كتب دافيد ترويتش الى تيودور هرتزل يقول :
" أقترح عليك أن تتناول في الوقت المناسب البرنامج الخاص ، بفلسطين الكبرى ،
قبل أن يصبح الوقت متأخرا أكثر من اللازم . . . ان برنامج بازل يجب أن يتضمن عبارة
" فلسطين الكبرى " أو " فلسطين والأراضي المجاورة " والا فان هذه المشروعات لن تكون
ذات جدوى . انك لا يمكن أن تضع عشرة ملايين يهودى في أرض مساحتها ١٠٠٠ . ٢٥
كيلومتر " .

ان نطاق الأراضي التي كان يطالب بها الوفد الصهيوني في مؤتمر باريس للسلام ، تشمل
بالمصطلحات الحالية ، ما يلي : (أ) كل أجزاء فلسطين في ظل الانتداب ، والتي أمكن
للسهينة تأمينها حتى الآن بمساعدة أصدقائهم ومؤيديهم . (ب) جنوبي لبنان ، بما في ذلك
مدنتي صور وصيدا ، وروافد نهر الأردن في جبل هيرمون ، والجزء الجنوبي من نهر الليطاني .
ولحسن الحظ ، وبفضل الشعب اللبناني الباسل ، لم يستطع الصهينة أن يحققوا أي من هذه
الأهداف ، رغم أن الجنرال السابق ديان قد أوضح هذه الأهداف التي ماتزال حية في أذهان
وآمال الصهينة . (ج) وعلى الجبهة السورية ، مرتفعات الجولان ، بما في ذلك مدينة القنيطرة
ونهر اليرموك وينابيع الحمى الساخنة . وفي الواقع ، أنه أثناء عدوان ١٩٦٧ ، فان الصهينة قد
قاموا بغزو القنيطرة لكنهم أجبروا بعد ذلك على الانسحاب منها . (د) وعلى الجبهة الأردنية ،
وادي الأردن بأكمله ، والبحر الميت ، والمرتفعات الشرقية حتى حافة عمان ، اتجاها الى
الجنوب على طول سكة جديد الحجاز وحتى خليج العقبة ، تاركين الأردن بلا منفذ على البحر .
(هـ) وبالنسبة للجبهة المصرية ، العريش على البحر الأبيض المتوسط ، وتوجه جنوبا حتى خليج
العقبة . وفي الواقع ، فان الصهينة الذين كانوا قد تقدموا حتى السويس قد طردوا ، بفضـل
شعب مصر الباسل .

ان المجموعة السياسية لصهيونية هرتزل ، والتي رأسها في العشرينات فلاديمير جابوتينسكي
والذى يسير على خطاها مناحم بيغن ، الارهابي السابق ورئيس الوزراء الحالي ، كان لديهم

تعريف واضح لا نزاع عليه ، بالنسبة لفلسطين . انها تعرف فلسطين كمنطقة من مميزاتها الجغرافية الأساسية أن نهر الأردن لا ينساب على طول حدودها ، بل يمر في وسطها . والواقع أن تصريحات على هذا النحو ، قد أدلى به في هذه الجمعية العامة بعض الجنرالات الصهاينة السابقين .

وعند ما رفض الفلسطينيون والشعوب العربية الخطة الخاصة بتقسيم فلسطين ، اعترضوا على اضافة المشروعية وصفة المؤسسية على الفكرة العنصرية لـ " جودن ستات " أو دولة اليهودية . لقد قيل أن اقامة المستوطنات اليهودية على الأراضي العربية لا تعرقل الجهود من أجل السلام . وليس هذا حقيقي ، لأن اقامة المستوطنات الاستعمارية الصهيونية ، التي تستهدف اقامة دولة يهودية هي التي بثت بذور العنصرية والتوسعية ، وأدت بالشرق الأوسط وبالعالم الى هذا الموقف المتفجر .

اننا نعارض اقامة دولة يهودية عنصرية . وقد رحبنا في الماضي ومانزال نرحب بأى شخص يؤمن بأية عقيدة أو دين ، سواء أكان يهوديا أم مسلما أم مسيحيا ، للعيش بيننا وأن يشاركنا حياة بناء سلمية في فلسطين .

ان الصهاينة يقيمون المزيد من المستوطنات كمواقع عسكرية ، استعدادا لدورة جديدة من العدوان والتوسع . وهنا ، وللحظة واحدة ، نتذكر ما قام به أدولف هتلر من الحاق وضـم أرض السودان ، وقد كان ذلك مجرد خطوات أولية للاعداد لهجمات تالية . وفي الواقع ، ان البيان الذي أدلى به هنا ، والذي قال ان اقامة المستوطنات هو من أجل أمور تتعلق بالأمن وبالذراع يذكرنا بالحجج التي استخدمها هتلر لشن الهجوم على بولندا في عام ١٩٣٩ . لقد أشير الى منظمة التحرير الفلسطينية والى ميثاقها ، بوصفها نازية . وفي هذا الصدد ، اسمحو لي بأن أقرأ من خطاب نشر في جريدة النيويورك تايمز في ٤ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ يقول :

" من بين أهم الظواهر المسببة للقلق في عصرنا هذا ، ظهور الدولة التي أنشئت حديثا وهي دولة اسرائيل ، على أساس حزب الحرية ، وهو حزب سياسي يرتبط في تنظيمه ووسائله وفلسفته السياسية واتجاهاته الاجتماعية بالأحزاب النازية والفاشية . لقد

شكل من أعضاء وأتباع ارغون زيفاي ليومي ، وهو ارهابي سابق كان يمثل جناح اليمين في المنظمة المتعصبة في فلسطين .

” ان الزيارة الحالية لمناحم بينغن ، زعيم هذا الحزب ، الى الولايات المتحدة هي زيارة مدروسة ، الهدف منها هو اعطاء الانطباع بالتأييد الأمريكي لهذا الحزب في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة ، ولتوطيد الروابط السياسية مع العناصر الصهيونية المحافظة في الولايات المتحدة . ولقد أيد العديد من الشخصيات الأمريكية البارزة زيارة بينغن . ومن غير المفهوم أن يؤيد أولئك الذين يعارضون الفاشية ، في مختلف أنحاء العالم ، الحركة التي يمثلها السيد بينغن ، اذا كانت لديهم معلومات صحيحة عن سجله وعن تطلعاته السياسية .

” وقبل أن تحدثت اضرار كبيرة ، لا يمكن تلافيتها ، عن طريق المساهمات والتبرعات المالية والمظاهرات العلنية المؤيدة لبينغن ، لاعطاء صورة بأن قطاعات كبيرة من أمريكا تؤيد العناصر الفاشية في اسرائيل ، فانه قبل أن يحدث هذا لابد من اعلام الرأي العام الأمريكي بسجل وأهداف السيد بينغن وحركته .

” ان تصريحات حزب بينغن لا تنم عن اتجاهاته الحقيقية . انهم اليوم يتحدثون عن الحرية والديمقراطية ومعاداة الامبريالية ، بينما نجدهم هنا يبشرون بمذهب الدولة الفاشية وبينما يتضح من تصرفاتهم ان الحزب الارهابي يتظاهر بما يخالف سلوكه وأخلاقه الحقيقية . الا اننا ، في ضوء تصرفاته الماضية ، يمكن لنا أن نتوقع ما سيقوم به في المستقبل .

” ومن الأمثلة الفذلية ، المسلك الذي لجأوا اليه ، في القرية العربية ، دير ياسين ، ان أن هذه القرية خارج الطرق الرئيسية ومحاطة بالأراضي اليهودية ولم تشترك في الحرب ، بل انها صدت المجموعات العربية التي أرادت أن تستخدم القرية كقاعدة لها . ففي ٩ من نيسان /ابريل هاجمت الجماعات الارهابية هذه القرية المسالمة ، التي لم تكن هدفا حربيًا في القتال ، وقتلوا معظم سكانها - ٢٤٠ رجلا وامرأة وطفلا - وأبقوا على قلة منهم أحياء لكي يسيروا في استعراض للأسرى خلال شوارع القدس . ان غالبية

المجتمع اليهودي قد ارتاعت ، وأرسلت الوكالة اليهودية برقية اعتذار للملك عبد الله ملك شرق الأردن حينذاك . الا ان الارهابيين ، بغير شعور بالخزي لعلمهم هذا ، كانوا فخورين بهذه المذبحة وتشدقوا بها علنا ، ودعوا جميع المراسلين الأجانب الموجودين في البلاد ، لكي يلقوا نظرة على أكوام الجثث والاشلاء الممزقة في دير ياسين .

" ان حادثة دير ياسين تعطي مثالا على سلوك وتصرفات حزب الحرية .

" وداخل اطار المجتمع اليهودي فقد نادوا بالقومية العليا ، والتطرف الديني والتفوق العنصري . ومثلهم مثل الأحزاب الفاشية الأخرى فقد لجأوا الى قمع المظاهرات ، ونادوا بالقضاء على الاتحادات النقابية العمالية . وبدلا من ذلك ، فقد اقترحوا انشاء نقابات مشتركة ، على الطراز الايطالي الفاشي .

" وخلال السنوات الأخيرة لمناهضة العنف البريطاني ، بشكل متقطع ، فان مجموعتي أرغون زفاي ليومي واشترن قد قادتا حملات ارهابية في المجتمع اليهودي من فلسطين . وقد قامتا بضرب المدرسين لمجرد الكلام ضد هم ، كما أطلقتا الرصاص على أولياء الأمور لمجرد عدم السماح لأطفالهم بالانضمام اليهما . وابتاع أساليب العصابات والضرب وتحطيم النوافذ ، والسرقعة على نطاق واسع ، قام الارهابيون باكره السكبان وتخويفهم وابتزاز اتاوات كبيرة منهم .

” ولم يكن لاعضاء حزب الحرية اى دور في المنجزات البناءة ، في فلسطين . ولم يقوموا باصلاح الاراضي ، ولم يقيموا اية مستوطنات بل انهم قللوا من شأن النشاط الدفاعي اليهودى . ولكن جهودهم الاساسية ، كانت ضعيفة وكانت مكرسة لتأييد الفاشية . ”

” ان هذا التفاوت بين ما تزعمه الدوائر الصهيونية الآن ، بقيادة بيغن ، وبين سجلها الحافل بالاعمال الارهابية في فلسطين ، واضح لا يحتاج الى مزيد من التفصيل اذ ان هذا الارهاب كان ضد اليهود والعرب والبريطانيين . ”

” وفي ضوء الاعتبارات السابقة فانه من الضرورى اعلان الحقيقة الخاصة بالسيد بيغن وحركته ، في هذه البلاد . ومن المؤسف ، ان القيادة العليا للصهاينة الامريكانيين قد رفضت الوقوف ضد محاولات بيغن او حتى ان تكشف لدوائره الانتخابية الاخطار التي تهدد اسرائيل نتيجة لتأييد بيغن . ”

” وعليه ينتهز الموقعون ادناه الفرصة لتقديم بعض الحقائق الصارخة فيما يتعلق ببينغن وحزبه وفي حث جميع المعنيين بعدم تأييد هذا المظهر الحديث من الفاشية ” .

ابسادور ابروموفيتس

حنا اريندت

ابراهيم بريك

الهاخام جيسورون كاردوزو

البرت اينشتين

هيرمان ايزن (طبيب)

حاييم فينمان

م . جالين (طبيب)

ه . ه . هاريس

ذيلنغ هاريس

سيدني هوك

ماكمان ميزيل

سيمور كيلمان

ماتيرد . منديلسون (طبيب)

هارى اورلينسكي

صامويل فيتلينك

فرينز رورليتش

لويس ب . روكر

روث ساجر

ايتزاك سانكوفسلي

ت . غ . شونبرغ

صمويل شومان

م . انجر

فريد كاروش

ايرما وولف

بروريا كوفمان

ستيغان وولف

ايرما ل . ليندهايم

وأرجوان تسمحوا لي بأن اكرر اسم البرت اينشتاين ، من بين الموقعين .

ان من يتعامل العالم معه اليوم ، ومن تدافع عنه الاصوات هو بيغين الذي تحدث عنه

مواطنو الولايات المتحدة من ذوى الديانة اليهودية بالعبارات التي قرأتها عليكم توا .

بالنسبة للممارسات وعمليات التعذيب ، والطرده واجراءات العقاب التي تقوم بها قوات الاحتلال

ثم المزايا المزعومة فاني سوف احيل تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية

التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة الى الجمعية العامة في الوقت المناسب . الا انني

اود ان اذكر هذه الجمعية الموقرة انها قد ايدت التقرير الذي قدمته لها اللجنة الخاصة المعنية

بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية في الدورة الحادية والثلاثين واني اشير الان الى القرار ٣١ / ١٠٦

اسمحوا لي ان اقول ، في الختام ، ان السلام لا يمكن ان يتحقق ، الا عندما يتمكن الشعب

الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف ، ولا سيما

تلك الحقوق التي اعترفت بها واكدها هذه الجمعية ، الا وهي حق العودة للوطن وحق تقرير المصير ،

بما في ذلك اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في فلسطين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير على القائمة ، وبذلك

فرغنا من المناقشة بشأن البند ١٢٦ من جدول الاعمال .

وقبل ان ننتقل الى التصويت على مشروع القرار المعروض علينا ، فسوف اعطي الكلمة للممثلين

الذين يرغبون في تحليل تصويتهم ، قبل التصويت .

السيد كارياس (هندوراس) (الكلمة بالاسبانية) : ان بلادى وفقا للسياسة الدائمة

والثابته التي تقوم على عدم الاعتراف بالاستيلاء على الاراضي بالقوة ، سوف تصوت لصالح مشروع القرار

الوارد في الوثيقة A/32/L.3/Rev.1 .

ونحن ان نعمل ذلك ، فاننا نعتقد ان " الاراضي " المشار اليها في الفقرة ١ من المنطوق

انما هي ذات طبيعة جغرافية ، وتحدث عن الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل على اثر

حرب ١٩٦٧ .

وان بلادى لتأمل في ان مفاوضات السلام التي نشق انها قادمة بمؤتمر جنيف ، وانها لن تتأثر بأية تدابير من جانب اى من الاطراف تكون مناقضة للقانون الدولي ، المسلم به من الجميع . ونحن نكرر موقفنا بضرورة حل نزاع الشرق الاوسط بالوسائل السلمية ، والاعتراف بوجود وأمن كل دول المنطقة .

السيد غوتيريز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : يود وفد بوليفيا ان يعرب عن تأييده للقرار الوارد في الوثيقة A/32/L.3/Rev.1 ؛ والذي يشير الى البند ١٢٦ من جدول الاعمال . ونحن ان نفعّل ذلك ، فانما نتصرف بما يتسق مع مبادئنا التقليدية ، وبغية الا نضلّل الرأى العام لشعوبنا ، التي تتطلع دوما الى ان تعامل بلغة واضحة ، اننا نؤمن بان الاستيلاء على الاراضي بقوة السلاح لا يرتب اية حقوق ، وذلك مفهوم عريق جدا في امريكا .

ان بوليفار ، ذلك الرجل العظيم ، الذى لم تكن لديه اية رغبة في ان يصفد يد احد ، والذى كان دارسا عظيما ومرموقا لواقع الحياة والذى افنى عمره سعيا وراء المثل العليا ، للحرية والمجد لم تداعبه فحسب احلام قيام اتحاد لدول امريكا اللاتينية ، ولكن : " اى عمل مجيد نكون قد انجزناه لو ان برزخ بنما اصبح بالنسبة لنا ما كانت تمثله قرطاجنة للاغريق " . وأشار الى امنيته في ان يتمكن ذات يوم من تكوين كونجرس مهيب في بنما يضم ممثلي الجمهوريات والممالك والامبراطوريات لمعالجة ومناقشة قضايا السلام والحرب الهامة ، مع امم الاجزاء الثلاثة الاخرى من العالم .

ولم تعد هذه الصيحة املا واهيا حيث اننا شهدنا في بنما اجتماع مجلس الامن . وأشار الى ما تمناه احد القساوسة من وجود كونجرس عظيم في اوروبا بيت في مستقبل ومصالح تلك الدول وبعد ذلك قامت السوق الاقتصادية الأوروبية . وبذلك تناست الخلافات القديمة واطماع الاجداد . لقد كان ذلك هو الاهتمام العظيم بشأن السلم والحرب ، وعليه فان مثل بوليفار تتفق مع المشاعر الصادقة التي تكمن وراء الاتجاه الواحدى لعموم امريكا .

ويفضل هذا التماثل العقائدى استطعنا اقامة بنية متينة للقانون الدولي الامريكى . وفي المؤتمر الكبير الذى عقد في بنما عام ١٩٢٦ ، والذى دعا اليه " المحرر العظيم " ، اعلن ضمن الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الاعضاء كأساس جوهرى للاتحاد الكبير المزمع اقامته .

وباختصار شديد ، اسمحو لي أن اذكركم بسوابق اخرى . في عام ١٩٣٢ حينما بدأت الحرب بين بوليفيا وباراغواى من أجل امتلاك منطقة جنوب شاكو ، ظهر في ذلك الوقت مبدأ عدم الاعتراف بالاستيلاء على الاراضي في جنوب امريكا ، وهو مبدأ تم قبوله بصورة عامة . وفي يوم ٣ آب/ اغسطس من هذا العام ، أعلن وزراء الخارجية في امريكا الشمالية والوسطى والجنوبية باسم ١٩ امة محايدة مايلي :

" انهم " لن يعترفوا بأية ترتيبات اقليمية أيا كان نوعها في هذا الخلاف ، ما لم يتم الحصول عليها بالوسائل السلمية ، ولن يعترفوا ايضا بعمليات الاستيلاء على الاراضي التي تتم عن طريق الاحتلال او الاستيلاء بقوة السلاح " .
وتلك ادانة واضحة لاحتلال الاراضي .

ان الدكتور جوليو غوتبيرز ، وهو والدى ، وزير خارجية بلادى في ذلك الوقت ، اجاب على ذلك قائلا :

" ان بوليفيا تؤيد بحماسة المذهب الجديد الذى بدأ يطبق في امريكا وهو على وجه التحديد مذهب عدم ترتيب حقوق على أساس القوة . تلك هي وجهة نظرنا وذلك هو موقفنا الذى سنتمسك به " .

ولقد اعلن وزير خارجية باراغواى السيد هيغينيو آربو مايلي :

" . . . ان باراغواى قد اعتبرت ان صدور بيان مشترك بعدم الاعتراف باحتلال الاراضي والاستيلاء عليها بالقوة ، عملا عظيما . ويشرفنا ان نعرب عن تأييدنا المطلق لهذا الاعلان " .

ان الحقيقة لا بد ان تسمع . ان المبدأ الامريكى قضى بعدم ترتيب حقوق على عملية الاستيلاء على الاراضي ، ولقد طبق في البداية من جانب الولايات المتحدة الامريكية عند وقوع الحرب الصينية اليابانية في عام ١٩١٥ . وفي يوم ١١ أيار/ مايو من هذا العام ، اصدر وزير خارجية الولايات المتحدة السيد . بريان تعليمات الى سفيره في طوكيو بأن يقوم بابلاغ حكومة امبراطورية اليابان ، من بين عدة امور ، بحقيقة أن الولايات المتحدة لن تعترف بأية ترتيبات مع

مع حكومة الصين قد تشكل مساسا بالوحدة السياسية او الاقليمية لهذه الجمهورية . وان هذا القرار من جانب حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وهو على وجه التحديد ، " عدم الاعتراف بشرعية اى وضع يقوم على الامر الواقع " و " عدم الاعتراف بأى معاهدة او اتفاق " قد يشكل مساسا بسيادة جمهورية الصين او استقلالها او وحدتها الادارية والاقليمية " قد تكرر في ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٣٢ اثناء قيام حرب منشوريا ، في مذكرة بعث بها السيد . ستيمسون وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت الى كل من حكومتي اليابان والصين .

تلك سوابق تاريخية لموقف بوليفيا . والآن اود ان اتحدث عن موقف بلادى السياسي . وسوف افعل ذلك بنفس الاسلوب الذى تحدث به هنا ، منذ وقت ليس ببعيد يوم ٢٦ ايلول / سبتمبر الماضي ، حتى اكون محدد ا ، وزير خارجية بوليفيا اوسكار اوريازولا فالدا ، حيث قال :

" اننا ايضا نود ان نعرب عن قلقنا حيال نزاع الشرق الاوسط . ان اقامة

مستوطنات هناك تعرض السلم للخطر ، ليس في هذه المنطقة فقط ، ولكن في العالم كله " . وأضاف " ولهذا السبب ، فان بوليفيا تؤيد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الامن ، وهما اللذان يكرسان القواعد الاساسية الكافية من أجل دعم سلم دائم يأخذ في الاعتبار مصالح الجميع الذين يتأثرون بهذا النزاع واعادة الاراضي الى اصحابها والاعتراف بحقوق شعوب المنطقة والاعتراف بحقوق جميع الدول المشتركة في النزاع في الوجود " . وأضاف ، " هذه عوامل اساسية في تسوية عادلة ونهائية تتمشى مع تقاليدنا في حب السلام وميلنا الى تأييد اجراء الحوار " ثم قال وزير خارجيتنا انه " لا بد ان يشارك الشعب الفلسطيني كذلك في مؤتمر جنيف الذى ينبغي ان يجد حلا واقعيا وعادلا لازمة الشرق الاوسط " . واختتم كلامه بقوله " ان كافة الاصوات ينبغي ان تنادى بضرورة الحفاظ على كافة الحقوق ، وتحقيق كافة الاماني ، من أجل ان ننشئ في هذه المنطقة مناخا من السلم والحياة الآمنة " .

(A/32/PV.7,P.72) .

ليس هناك ما يدعو الى ان اؤكد تفصيلا ، ان حكومة بوليفيا توافق على الحثيات الواردة في فقرات الدباجة الثلاث ، وعلى الفقرات السبع الواردة في منطوق مشروع القرار ، نظرا لان ذلك يتمشى مع المعايير والاسس التي اشترت اليها آنفا .

السيد أرنيللو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد شيلي سوف يصوت في صالح مشروع القرار الذي سوف يجرى عليه التصويت بعد ظهر هذا اليوم . اننا سوف نصوت في صالح مشروع هذا القرار ، انطلاقا من رغبتنا في ضرورة اقامة سلم عادل ودائم في المنطقة التي تهتمنا . ان شيلي تتطلع الى ان ترى الشعوب التي تعاني من هذا النزاع في الشرق الاوسط ، والتي نقيم معها علاقات عميقة من الصداقة بل ومن العلاقات الاسرية ، وقد تمكنت من ان تصل الى الاعتراف المتبادل بحقوقها وبالسلم . ان المفاوضات الصعبة والدقيقة التي تجرى الآن بين الاطراف والمعنية بهذه المشكلة ، تجعلنا نأمل اننا سوف نتوصل في هذه المرة الى وضع نهاية لهذا الموقت البالغ الخطورة والقائم في هذه المنطقة ، واننا سوف نتمكن من اقامة السلم في هذه المنطقة . ونرجو الا تتأثر مساعي السلم باتخاذ تدابير من طرف واحد في الاراضي المحتلة . انه من الضروري ان يسود هذا السلم ، ولكن ينبغي ان يكون سلما يكفل الامن والوحدة الاقليمية للشعوب المتأثرة بهذا النزاع . ان هذا السلم ينبغي ان يؤمن لاسرائيل وجودها وحدودها ، وأن يؤمن للشعب الفلسطيني اقامة وطن له ، ويكفل للبلدان العربية في المنطقة الامن والمحافظة على حقوقها . ونحن ان نصوت لصالح مشروع هذا القرار ، فان شيلي تفعل ذلك وهي تتذكر ان الامر يتعلق بخطوة ايجابية الى الامام من أجل خلق جو من الوثام ومن اجل اقرار السلم العادل والدائم في المنطقة .

السيد بابولياس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد اليونان سوف

يصوت لصالح مشروع القرار (A/32/L.3/Rev.1) .

لقد أيدت اليونان باستمرار القرارات التي تتعلق بمسألة فلسطين والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وبصفة خاصة القرار (١٥ / ٣١) دال للدورة الواحدة والثلاثين للجمعية العامة الخاص بالدعوة الى عودة اللاجئين الى ديارهم ، ومنع الاجراءات التي تؤثر في الاراضي العربية المحتلة من الناحية الطبيعية والديموغرافية .

ونحن نذكر أيضا الاعلان الذي وافق عليه مجلس الامن باتفاق الرأى في ١١ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٧٦ ، والذي أعلن بوضوح ان اتفاقية جنيف الرابعة التي تتعلق بحماية الاشخاص المدنيين
في وقت الحرب ، يجب تطبيقها في حالة الاراضي العربية المحتلة . وأن تلك الاجراءات التي
ترمي الى تغيير التركيب الديموغرافي لهذه الاراضي ، وبصفة خاصة اقامة المستوطنات ،
ليست صحيحة من الوجهة القانونية ، ولا يمكن ان تؤثر على نتيجة الجهود
التي تبذل من أجل تحقيق السلام . . . ” (S/INF/32,P.5,Para.3) .

ونحن على ثقة من أن التأييد الشامل الذي سيحظى به مشروع القرار سيعني أن المجتمع الدولي يعترض أساساً على أية إجراءات أو ممارسات في أي جزء من العالم تستهدف تغيير التركيب السكاني في أراضٍ محتلة عن طريق طرد أو تهجير السكان الأصليين ، وعن طريق الاستيطان الاجباري كما هو حادث لسوء الحظ ، مما يشكل خرقاً وانتهاكاً للقانون الدولي ومبادئ الميثاق .

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان اسرائيل تعارض بشدة مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة ليس فقط لأنه يعطي حكماً مسبقاً في الموضوع ويحوى مزاعم خاطئة ، وانما أيضاً لأنه في أساسه يعكس فلسفة عنصرية تذكرنا بقوانين نورمبرج .

وطبقاً للقانون الدولي فان المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الواقعة تحت ادارة الاسرائيلية ليست قانونية ، انها في الواقع قانونية ، وان مصر والأردن ليس لديها حق في المطالبة بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وان اسرائيل لا يمكن أن تعتبر قوة محتلة طبقاً لاتفاقية جنيف الرابعة ، كما شرح ذلك بالتفصيل بواسطة هيئات القانون الدولي الموقرة والتي سبق لي الاشارة اليها . ان حججهم لم تدحض .

ومما يدعو الى القلق استخدام عبارة التغيير السكاني أو تغيير التركيب السكاني لأن هذه عبارة خاطئة في هذا المضمون ، ومن المثير اذاعة كل هذا الوقت والجهد حول قضية تذكر بالأساس التي تواجهنا ، والتي يجب أن تحظى بمزيد من اهتمامنا .

والواقع فان الحظر الوارد في مشروع القرار بشأن اقامة المستوطنات اليهودية حتى على أراضٍ يملكها اليهود ، جاء لا لسبب الا لأن المستوطنين يهود . ومما يدعو الى القلق اننا نرى كل هذا العدد من البلاد التي ماتزال تقع تحت نير التأثير النازي تؤمن بفلسفة يمكن تلخيصها في كلمة واحدة ، وهي ان هذه المنطقة يجب أن تكون خالية من اليهود ، حيث أن ذلك يذكرنا بالنازية ويحذرنا من مثل هذا الاتجاه .

وعلاوة على ذلك فقد كرر مرارا أن هذه المستوطنات تعتبر عقبة في طريق السلام ، وذلك خطأ تاريخي يستهدف تشويه الحقائق ، وهو أن العقبة الحقيقية هي رفض الدول العربية التفاوض مع اسرائيل على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) دون أية شروط مسبقة .

وقد قال الرئيس السادات نفسه بأن هذه المستوطنات مسألة جانبية . فكيف يمكن أن يتفق ذلك مع ما قاله الرئيس السادات يوم ١٣ تموز/ يوليه من هذا العام لوفد زائر من الكونغرس الأمريكي عندما دعا الى " الامتناع عن الدعايات المخرضة " و " المحافظة على الموقف كله في حالة من الهدوء بغية التوصل الى نتائج من أجل السلام " . ان الدور المصرى في هذه المناقشة يجعل مثل هذا الاجراء غير ذى قيمة .

ان الخوف المبالغ فيه الذى تشعر به هذه الجمعية ازاء دولة صغيرة ديمقراطية هي اسرائيل لا يتناسب مع الاتجاهات التى تسعى اليها هذه الجمعية . وبالأس فى مجلس الأمن فان تقرير اللجنة المختصة بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين كان موضع مناقشة ، وان اللجنة المختصة بشؤون اللاجئين الفلسطينيين قد ناقشت وضعهم بالأس ، وكذلك فان اللجنة الثانية قد شرعت بالفعل بمناقشة بندين مناهضين لاسرائيل ، ولا تستطيع اللجنة الثالثة أن تمتنع عن اثاره مسألة الزيغ الصهيوني . وقد زج بموضوع اسرائيل فى شؤون اللجنة الثالثة والرابعة ، وقد حاول مندوب سوريا أن يثير المسألة فى اللجنة الخامسة داخل اطار تمويل اليونسكو وليس هذا هو آخر المطاف ، فان الجلسات العامة تتناول الموضوع المتعلق بالموقف فى الشرق الأوسط ، وبعد ذلك ستناقش الجلسات العامة قضية فلسطين . وبصفة عامة فان أكثر من نصف وقت الجمعية العامة يضيع فى قضايا جانبية ، والواقع ان هذه قضايا جانبية بالفعل لأننا عندما نسعى لحل مشكلة الشرق الأوسط فان هذه المنظمة طبقا لما قاله لورانس العرب " هي مجرد مسرح جانبي لمسرحية جانبية " ، ولكن كل الجهود يجب أن تتجه لتدعيم السلم والأمن العالميين ويجب أن تتناول الجمعية العامة مسألة الأمن الدولى وخطف الطائرات ، ولكن الجمعية العامة لا تستطيع أن تركز وقتها لهذه الأمور الهامة لأنها مركزة اهتمامها على اسرائيل . اننا سنكون دائما موضع استنكار وادانة الأغلبية التى تفضل أن تركز كل جهودها فى الهجوم على اسرائيل ، ولذلك فان هذه القضية الجانبية قد استحوذت على اهتمام المجتمع العالمى الى حد أن الخطف الذى تزعمته منظمة التحرير الفلسطينية قد وكل به الى لجنة فرعية .

أكرر لقد كنا ضحايا ما أطلق عليه الرئيس السادات ، قضية جانبية ان هذه مسألة جانبية وكما قال وزير خارجيتنا فان هذه القضية لن تؤثر على تحديد الحدود النهائية التى تحقق السلم

لأن ذلك لن يحدده الا المفاوضات الخاصة بالسلام . والواقع أن كل ذلك لن يتقدم بنا بوصفـة واحدة نحو السلام لأنه ليست هناك أية رابطة بين المستوطنات وبين التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط . بل على العكس من ذلك ، فان هذه المهارات تشكل انتكاسة لأن كـل الذى تؤدى اليه هو تسميم الجو الذى لن يؤدى الا الى الاضرار باحتمالات عقد مؤتمر جنيف .

اسمحوا لي أن أختتم حديثي بأن أتوجه الى تلك البلاد التي ماتزال تؤمن بالحرية وبالطرق القانونية وبالحكم على الأثـميا على أساس حقيقتها . انني أناشد تلك الدول بأن تنظر الى هذا القرار على أنه قرار عنصرى تمييزى ، ومهما كان صوتكم فأرجو منكم ألا تغفلوا أن الطريق نحو السلام يكمن في المفاوضات المباشرة على أساس الاحترام ، والاعتراف المتبادل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير الذى طلب

ممارسة حق الكلام تعليلا للتصويت قبل التصويت .

وقبل أن ننتقل الى مرحلة التصويت فانني أود أن أقول لكم بأن سان تومي وبرنسيبي قد

انضمت الى مقدمي مشروع القرار (A/32/L.3/Rev.1) .

وسوف نطرح للتصويت الآن مشروع القرار رقم (A/32/L.3/Rev.1) وقد طلب اجراء تصويت

بند ٤١ الأسماء .

أجرى تصويت بندا* الأسماء.

ولما كانت المغرب هي التي سحبت في القرعة التي أجزاها الرئيس ، فقد

دعيت الى التصويت أولا .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجننتين ،

الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا
(جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، امبراطورية
افريقيا الوسطى ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواى ، اوغندا ،
ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواى ، باكستان ،
البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ،
بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ،
بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ،
تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ،
جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية جيبوتي ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية
الكاميرون المتحدة ، جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ،
الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زافير ، زامبيا ، ساحل
العاج ، ساموا الغربية ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ،
سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ،
السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ،
عمان ، قابون ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ،
غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا
العليا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ،

الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيا ، ليسوتو ،
مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ،
مدريد ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا ،
العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ،
موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،
نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ،
اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان ،

المعارضون : اسرائيل .

المتنعون : بابوا غينيا الجديدة ، غواتيمالا ، فيجي ، كوستاريكا ، ملاوي ،
نيكاراغوا ، الولايات المتحدة الامريكية .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية (٣١ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٧ عن التصويت) قرار

رقم (٥ / ٣٢) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن سوف أعطي الكلمة الى المتحدثين الذين

يودون أن يعللوا تصويتهم بعد التصويت .

الانسة كاميرال (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف كندا ، فيما يتعلق

باقامة مستوطنات في الاراضي المحتلة ، واضح تماما . وهذا الموقف قد وضح حينما صوتنا خلال
الدورة الماضية للجمعية العامة لصالح قرار مماثل لذلك الذي قدم اليها اليوم . وقد أعاد وزير
خارجيتنا تأكيد قلقنا ، خلال المناقشة العامة ، ذلك القلق الذي نحس به بشأن السياسة
الاسرائيلية لاقامة المستوطنات ، وأثر ذلك على عمليات تقدم فرص السلام . ان موقفنا لم يتغير ،
فنحن مازلنا نعارض اقامة مستوطنات في الاراضي المحتلة ، مبدئيا لاننا نعتقد أن مثل هذه

وبعد ذلك أبلغ وفد هايتي الامانة العامة انه كان ينوي الامتناع عن التصويت . *

هذه الممارسة سوف تجعل من الصعب أكثر ، تحقيق حل تفاوضي في الاطار الذي وصفه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) .

ان لدينا بعض التحفظات بالنسبة للفقرتين الاخيرتين من المنطوق في هذا القرار ، بالرغم من حقيقة هي ان النص الان يدعو الامين العام الى تقديم تقرير في كانون الاول /ديسمبر بدلا من الشهر المقبل ، وهذا يمثل تحسنا ملحوظا . ونحن مازلنا نتعجب ، على أية حال ، فيما اذا كان مجلس الأمن سوف يكون قادرا على الاسهام في جهودنا المشتركة من أجل السلم ، اذا كان سوف ينظر في هذا الجانب الواحد من مشكلة الشرق الاوسط في مناقشة علنية في وقت نأمل فيه أن يتم قريبا الاعداد لمؤتمر جديد في جنيف . اننا نعتقد ان اهتمامنا يجب أن يركز على امكانية اجراء هذه المفاوضات .

وبالرغم من هذه التحفظات ، فان القرار يتمشى مع السياسة الكندية بالنسبة لاقامة مستوطنات في الاراضي المحتلة ، ولذا فقد صوتنا لصالحه .

السيد هارى (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوتت استراليا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم (A/32/L.3/Rev.1) . وأود ، على أية حال ، أن أعرب عن تأييد وفدى للشروط الواردة في البيان الذى القاه ممثل وفد بلجيكا في ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر باسم الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، موضحا السبب الذى من أجله سوف تصوت الدول التسع لصالح مشروع القرار .

ان المبادئ التي تلقى وفد بلادى أشار اليها وزير خارجية استراليا في كلمته ، خلال المناقشة العامة أمام الجمعية العامة يوم ٢٨ أيلول / سبتمبر ، تستهدف - أساسا - تمهيد الطريق لعقد مؤتمر جنيف لتسوية قضية الشرق الاوسط من جوانبها المختلفة .

السيد يونغ (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان الموضوع الذى نحن بصدده مناقشته في الجمعية العامة ، كان موضع اهتمام حكومتى منذ ١٩٦٧ . وقد قام ممثل الولايات المتحدة ، في مناسبات عديدة ، في الامم المتحدة وغيرها ، بالاعراب عن موقفه - بالنسبة للمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ .

وهناك عنصران يقوم عليهما موقفنا . أولا ، نحن نعترض على هذه المستوطنات لأنها - يمكن أن تعتبر استباقا لنتيجة المباحثات الخاصة بالنواحي المتعلقة بالاراضي وعقد اتفاقية سلام ، وعلى هذا فان ذلك قد يعقد المسألة المتعثرة أصلا ، والخاصة بعقد المؤتمر . ثانيا ، نحن نعتقد أن المستوطنات المتعلقة بالمدنيين الاسرائيليين ، في نفس الاراضي المحتلة ، لا تتماشى مع أحكام القانون الدولي طبقا لاتفاقيات جنيف . لقد شرح السفير سكرانتون ، في شهر آذار / مارس ١٩٧٦ أمام مجلس الامن ، موقف الولايات المتحدة كما يلي :

” . . ان حكومة الولايات المتحدة ترى أن القانون الدولي ، هو الذى يضع الاسس الاصلية ، وأن الاراضي المحتلة يجب أن تظل كما هي ، دون أى تغيير ، ودون تدخل في الحياة الاعتيادية في هذه الاراضي ، وأن أية تغييرات تلزم بواسطة القوات المحتلة ، يجب أن تكون وفقا للقانون الدولي . وان اتفاقية جنيف الرابعة تتحدث مباشرة فيما يتعلق بموضوع نقل السكان في المادة ٤٩ :

” ان القوات المحتلة ، يجب ألا تبعد أو تنقل بعضا من مواطنيها الى تلك الاراضي التي تحتلها ” .

” ومن الواضح ان أن تسوية هذه المسألة لا تكمن في توطين المواطنين الاسرائيليين ، بما في ذلك المستوطنات الواقعة شرق القدس ، وأن ذلك يعتبر غير

قانوني وغير مشروع ، ولا يمكن الا أن يكون موضع مفاوضات مستقبلا ، بين الدول الاطراف المعنية بقضية الشرق الاوسط " . (S/PV.1896, PP.38-40)

لقد أوضحت موقفنا بصريح العبارة ، وان القرار ، الذي نحن بصدده اليوم ، يتمشى في كثير من أجزائه مع موقف الولايات المتحدة ، الا أن الولايات المتحدة قد تقبلت مسؤولية خاصة ، بوصفها مشتركة في رئاسة مؤتمر جنيف ، وان هذه المسؤولية تتطلب منا موقفا حياديا ، وأن نقف جانبا بالنسبة لأية جهود من هذا النوع ، قد تؤدي الى تعقيد الامور ، التي ستكون موضع بحث في جنيف . لذلك ، فقد امتنعنا عن التصويت على هذا القرار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أعطي الكلمة الآن للمندوبين الذين يرغبون

في ممارسة حق الرد .

السيد نسييه (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : أود في البداية أن أعرب

عن امتناننا لكل الوفود التي أيدت القرار .

ممارسة لحقي في الرد ، أود أن أقول ما يلي : أولا ، في رأيي أن التصويت قد أبرز الوعي والادراك البالغ للمجتمع الدولي بأكمله ، بأن سياسة الاستعمار والاستيطان الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، سياسة مكشوفة ، وتعتبر محاولة مكشوفة لضرب وجود الفلسطينيين وبقائهم ، وكذلك الشعوب العربية ، فهي ان ضربة موجهة لأية امكانية للتوصل الى سلم دائم وعادل .

ثانيا ، أشار السفير هيرتزوغ في كثير من المراوغة والبذاعة ، عن الشرعية الاردنية بالنسبة للضفة الغربية ، في الوقت الذي كانت فيه ضفتا الاردن متحدتين بقانون من البرلمان منتخب انتخابا حرا من كلا الضفتين في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٥٠ . وفي ذلك القرار كان هناك نص يشير الى أن الوحدة قائمة على أساس العمل جنبا الى جنب ، من أجل استعادة جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وغير القابلة للتصرف ، وعند استعادة تلك الحقوق ، يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير .

ثالثا ، كما سبق أن قلت في ردي على الجنرال ديان ، ان الجيش الاردني لم يكن جيش

احتلال ، كما أشار الى ذلك وزعم السفير هيرتزوغ ، بل انه كان في فلسطين طوال الحرب العالمية

الثانية ، يساعد قوات الحلفاء في الوقت الذي كانت فيه المنظمات الارهابية ، مثل شتيرن والارغون تشنق الجنود البريطانيين ، وتنسف المؤسسات المدنية والعسكرية ، والسجل حافل لا يسمح لي بسرر تفاصيله . ان الجيش الاردني ، اهتماما واحتراما منه لقرار الامم المتحدة بشأن فلسطين ، انسحب حتى آخر جندي ، قبل ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ، وأعادت كتيبة من الجيش الدخول في صبيحة ١٨ أيار/مايو ١٩٤٨ ، بعد أربعة أيام من نهاية فترة الانتداب ، لانقاذ السكان المدنيين العرب في القدس، بناءً على مناشدتهم وندائهم بعد انتهاء آخر رصاصة لديهم ، بعد أن لجأت قوات الهاجاناة وقوات البالماخ والارغون الى شن هجمات مكثفة على القدس العربية ، بغية اسقاطها . ولولم نكن قمنا بهذه الخطوات ، لكنت عمليات الذبح الجماعي للفلسطينيين على أيدي الاسرائيليين قد انتهت بذبح ثمانين ألف فلسطيني كانوا في القدس من جاءوا اليها من الغرب أو القدس القديمة .

رابعا ، ان اتفاقية جنيف الرابعة تشير بوضوح الى أن حياة وممتلكات السكان المدنيين في حالة الحرب يجب ألا تمس . وقد أصر السفير هيرتزوغ الى أن القوات الاردنية في الضفة الغربية غير شرعية ، رغم أن ذلك قلب اللواقع وللحقائق . ولكن ذلك لن يغير ، اطلاقا ، ادانتنا للاحتلال الاسرائيلي غير المشروع للضفة الغربية ، واستعماره التوسعي .

وفي مناقشة لاحقة لهذا الموضوع ، يجب أن تطالب الجمعية العامة بتطبيق الاتفاقية الرابعة لجنيف ، المتعلقة بحماية المدنيين ، ليس فقط بالنسبة للاراضي التي احتلت في ١٩٦٧ ، وانما لأكثر من ذلك ، بحيث يشمل جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بخلاف تلك المخصصة للاسرائيليين ، طبقا للقرار ١٨١ (د - ٢) الذي خلق اسرائيل وهو المبرر الوحيد لوجود اسرائيل الآن ، ويتضمن ذلك الجليل الغربي ، الذي قامت اسرائيل فيه بمصادرة الاراضي الفلسطينية ، التي يمتلكها فقراء الفلاحين ، وغالبية القدس الغربية الجديدة التي بقيت في أيدي العرب ، لأنها من ممتلكات العرب ، رغم أن اسرائيل استحوذت عليها منذ ١٩٤٨ ، وكذلك الاراضي الخصبة في المثلث ومنطقة نابلس وأم قام ، ومنطقة جنين ، وقلقيلية . وقد لجأت اسرائيل الى مصادرة ٩٠ في المائة من هذه الاراضي والوديان الخصبة ، وكذلك سهول ووديان اللد والرملة ، وأجزاء كبيرة من ساحل وقطاع غزة . ان الخرائط موجودة ، وهي تدل على الاراضي التي احتلتها اسرائيل بطريقة غير مشروعة

انتهاكا للقرار نفسه الذي جاء باسرائيل الى الوجود . والواقع ، لو أن اتفاقية جنيف الرابعة تهدف حقا الى حماية المدنيين في حالة الحرب ، فمن المؤكد أنها يجب أن تنطبق - أيضا - على النازحين والمطرودين من تلك الاراضي ، ولكن الوقت قد أصبح متأخرا الآن لتقديم قرار في هذا الشأن .

خامسا ، في يوم العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، الذي شنته اسرائيل عن عمد ، كانت الضفة الغربية تنعم فيه بأفضل عصورها . ففي القدس العربية وحدها كان هناك ٥ فندقا على الأقل ، أى أكثر من عدد الفنادق التي لدى اسرائيل في الناحية الأخرى . لقد كان الفلسطينيون في الضفة الغربية ينعمون برخاء حقيقي دون أى تضخم يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة ودون اللجوء الى خفض قيمة العملة بمقدار ٢ في المائة ، وهو ما آل اليه مصير الفلسطينيين اليوم تحت ظل الاحتلال الصهيوني . لقد كان فلسطينيو الضفة الغربية يشكلون ٥ في المائة من أعضاء أى مجلس للوزراء أو للبرلمان أو من الوظائف المدنية ، ليس فقط في الضفة الغربية ، بل وفي الضفة الشرقية أيضا . ومع أن الشعبين شقيقان ، ويستطيع الفلسطينيون أن يملكوا كل الأراضي التي يريدونها . فهل يستطيع السفير هيرتزوغ أن يشير الى مستوطنة أردنية واحدة فقط في الضفة الغربية ؟ هل حاولت حكومة أو شعب الاردن أن يصادر بوصة واحدة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية ؟ هل منع الفلسطينيون من دخول أراضيهم وممتلكاتهم وديارهم في الضفة الغربية كما هو الحال بالنسبة لربع مليون من الفلسطينيين أصبحوا لاجئين في الضفة الشرقية بما في ذلك عمدة القدس الرئيس السابق للمجلس الاسلامي الأعلى وكما هو الحال بالنسبة لنخبة من الزعماء الوطنيين في البلاد ؟

ولست بحاجة الى أن أذكر الجمعية هنا بالفظائع التي تعرض لها شباب الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عقد من الاحتلال ، ان أن التقارير المتعلقة بالممارسات الاسرائيلية تشير الى ذلك ، ولكن أبعاد هذه الأعمال الوحشية والممارسات ستكشف يوما ما وستصدم كل من يؤمن بحقوق الانسان ، وكل من يؤمن بحقوق الفرد وأية قيم أساسية توارثناها عن أدياننا — وليس فقط عن الديانة اليهودية — وعن الفلاسفة الاغريق العظام وعن الحضارات السريانية والمصرية وحضارة ما بين النهرين ، وعن القانون الروماني وعن الفقه العربي ، وعن النظم القانونية الانجلوساكسونية ، وعن كل النظم والحضارات والفلسفات القديمة التي أثرت الحضارة العصرية اليوم .

السيد العلاف (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالانكليزية) : سوف أتوخى الايجاز في كلمتي ، وسوف أكتفي بالقول بأن السيد مندوب اسرائيل قد استغل حقه في تعلييل التصويت لكي يقوم مرة أخرى ، كما اعتاد ، بشن هجوم ضد الأمم المتحدة وضد البلدان العربية بصفة خاصة .

لقد أشار الى العدد الضخم من القضايا التي تبحثها الجمعية العامة الآن والتي ستبحثها خلال الأسابيع المقبلة . لقد قال ان أكثر من . ٥ في المائة من وقت الجمعية العامة يخصص لمناقشة مواقف تتعلق بنتائج العدوان الاسرائيلي ضد البلدان العربية . وانني أتفق تماما مع السيد ممثل اسرائيل في أن نصف وقت الأمم المتحدة يبدد حقيقة ، ولكن بسبب سياسة اسرائيل التوسعية العدوانية ضد منطقة بأسرها وهي منطقة الشرق الأوسط ، ليس فقط ضد الشعوب العربية ، ولكن أيضا ضد الشعوب الافريقية وضد شعوب العالم الثالث كلها .

لقد قال مندوب اسرائيل ان مسألة المستوطنات الاسرائيلية ، ومسألة الشرق الأوسط ، ومسألة فلسطين ، ومعاناة ثلاثة ملايين من الفلسطينيين ومليون من اللاجئين ، والممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، وكافة المشكلات الأخرى عن الوضع في الشرق الأوسط ، ليست سوى مشكلات ثانوية . فاذا كان مصير هذه الملايين من البشر ، واذا كان مصير كل منطقة الشرق الأوسط ، يشكل مشكلة ثانوية ، ان فما هي المشكلة الأساسية ؟ هل هي اسرائيل نفسها ؟ .

ان هذه المشكلة ، هي مشكلة العدوان الاسرائيلي التي لا تأخذ وقت الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة فقط ، ولكنها تتسبب في كثير من المعاناة والمآسي والمفاجع والأحزان لسكان الشرق الأوسط ، وتخلق خطر مواجهة عالمية قد تؤدي الى كارثة نووية .

اذا كان هذا العدد الكبير جدا من المشكلات التي تنظرها الأمم المتحدة كنتيجة لعدوان اسرائيل يدل على شيء ، فانما يدل على أن الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل تشمل وحدها نصف المشاكل التي تشغل الأسرة الدولية . وأعتقد أن الطريقة الوحيدة للخروج من كل هذه المشكلات هو أن نطرد اسرائيل ، وأن نضعها الى جانب الأنظمة العنصرية الأخرى خارج هذه المنظمة ، وهذا من شأنه أن يوفر نصف وقت الجمعية العامة ، ومن ثم تكون دورتنا العادية ٦ أسابيع بدلا من أن تظل ١٢ اسبوعا .

ان الحل الوحيد ، هو أن نضع نهاية للعدوان الاسرائيلي . لأنه طالما أن اسرائيل سوف تقوم بمثل هذه الأعمال العدوانية في الأراضي العربية المحتلة ضد السكان العرب ، فان

الشعوب العربية ليس أمامها بديل الا أن تكافح بكل الوسائل المتاحة لها ، الوسائل الدبلوماسية ، واللجوء الى الأمم المتحدة ، وكذلك كافة الوسائل الأخرى من أجل تأمين دفاعها الذاتي .
ان نتيجة التصويت على القرار الذي اعتمده الجمعية العامة منذ قليل ، نتيجة بليغة في معناها ، وتحدث عن نفسها ، فان ١٣١ دولة عضو قد صوتت في صالح مشروع القرار ، بما في ذلك كثير من البلدان التي لا يمكن لاسرائيل أن تصفها بأنها عدوة أو غير صديقة لها .
ان الصوت الوحيد الذي صوت ضد مشروع القرار لا يشكل دهشة بالنسبة لنا ، فان أحدا لا يستطيع أن ينتظر من نظام عنصري أن يصوت في صالح هذا القرار ويدين جرائمه . وانا كانت جنوب افريقيا هنا - لا سمح الله - وقد م مشروع قرار ضد الفصل العنصري ، فان هذا المشروع كان سيحصل على الموافقة باجماع الرأي فيما عدا صوت جنوب افريقيا . ولذلك ، فاننا لم ندهش حقاً ، ان نرى أن اسرائيل هي الوحيدة التي تصوت ضد القرار . ولم ندهش أيضاً لأن عدداً صغيراً من البلدان الأخرى اختار أن يمتنع عن التصويت .

نحن نفهم جيدا الصعوبات التي تصادفها بعض البلدان ، ولكننا نعتقد ان هذه البلدان قد وضعت نفسها في موقف الاقلية المعزولة وهي البلاد التي تتجاهل القضية الاساسية ، وتفلق أعينها ، وتصم آذانها حيال المسألة الجارية في الشرق الاوسط .

ان المفاجأة الوحيدة ، والتصويت الوحيد الذي يجده وفد بلادى غير منطقي وغير مفهوم ، هو تصويت الولايات المتحدة الامريكية . لقد قدم السيد الموقر سفير الولايات المتحدة الامريكية تعليقات لتصويته طمأنتني الى ان بلاده توافق تماما على احكام هذا المشروع الذي تم اعتماده . ولكنه بعد ذلك خلد من موقف الولايات المتحدة الى نتيجة خاطئة ، فقال انها قد اختارت بسبب اشتراكها في رئاسة مؤتمر جنيف ، وبسبب عدم رغبتها في التحيز ، في ان تكون من بين تلك البلدان السبعة الممتنعة عن التصويت على ذلك القرار ، وذلك من بين ١٤٩ بلدا .

ومع ذلك ، فان مجرد اتخاذ هذا الموقف ليس معناه اتخاذ جانب المعتدى الاسرائيلي وهكذا امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار معلنة حقائق تعكس رأى المجتمع الدولي بأسره ، وتعكس الرأى الوارد في بيانات الرئيس الامريكي ، والموقف الذي اعلن عنه لتوه سفير الولايات المتحدة وبعد كل ذلك ، اذا اختارت الولايات المتحدة ان تمتنع عن التصويت ، اليس ذلك معناه الوقوف الى جانب المعتدى ؟ ان هذا يظهر مدى الانحياز . كيف تستطيع تلك الوفود التي تعمل بشكل بناء لتكفل ان تسهم المفاوضات السلمية في احلال سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط ، ان تعتمد على عدم انحياز ونزاهة الولايات المتحدة الامريكية اذا كان ذلك البلد يقف وحده مختارا الضوء الاصفر بينما تبين القائمة الكاملة للامم المتحدة الضوء الاخضر؟ ان اللون الاخضر يمثل لون الامل للانسانية ، وليس من الضروري لى ان افسر هنا ما يعنيه اللون الاصفر.

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان رفع الجلسة أود ان اعلم الجمعية العامة بأنه لن تعقد جلسة عامة صباح يوم الاثنين ٣١ تشرين الاول / اكتوبر . وفي جلسة بعد الظهر سوف ننظر في تقرير اللجنة السياسية الخاصة حول البند ٤٥ من جدول الاعمال " اثار الاشعاع الذرى " ، ثم نبدأ النظر في البند ١٢٥ من جدول الاعمال - " مسألة جزيرة مايوت التابعة لجزر

القمري" واعتزم ان اقفل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن البند ١٢٥ في الساعة السادسة مساءً يوم الاثنين وبهذا نستطيع ان نكون فكرة عن عدد الجلسات اللازمة لهذا الموضوع .

وفي جلسة بعد ظهر يوم الخميس ٣ تشرين الثاني / نوفمبر قد تكون هناك امكانية لان تصوت الجمعية العامة على مختلف مشاريع القرارات في اطار البند ٩١ من جدول الاعمال " مسألة ناميبيا " (وهذا مجرد اعراب عن الامل ، طالما ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لن تتاح لها الورقة المالية بشأن جدول اعمالها الا يوم الاثنين ، وما زال يتعين على اللجنة الخامسة ان ترفع تقريراً عن ذلك) .

وسوف يعقد مؤتمر التبرعات بشأن صندوق مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة يوم الخميس

٣ تشرين الثاني / نوفمبر .

وفي صباح الجمعة ٤ تشرين الثاني / نوفمبر سوف تنظر الجمعية العامة في البند ١٤

من جدول اعمالنا تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وأود أن أحث ممثلي الدول الراغبين في الاشتراك في النظر في مختلف البنود التي عدتها

توا ، ان يتفضلوا بتسجيل اسمائهم في قائمة المتكلمين في اسرع وقت ممكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٧ / ٠٥